بين يدى الكتاب

بسم الله ، والحمد لله ، والصلاة والسلام على رسول الله ، الرحمة المهداة .

وبعد ، فإننى لست من أهل الفقه ، ولاأنا من رجال الاقتصاد فإذا كنت قد سمحت لنفسى أن أتكلم فى شئون المال فإننى أتكلم فى حدود رجل مسلم عامل فى خدمة العلم فى ميدان التاريخ . فأنا أورد هنا ماتيسر لى من علم بتاريخ البشر وتاريخ المال ، وماوصل إليه علمى من آراء غير المسلمين فى شئون المال والمعاملات المالية .

ومن المعروف أن تجارب المسلمين فى شئون المال والمعاملات المالية قليلة جدا ، نتيجة للظروف السياسية التى خضعت لها أمم الإسلام . فلا شركات ولا مشروعات ذات رءوس أموال ضخمة ولامساهمات أو مشاركات كما نجد فى تاريخ الغرب فى الجمهوريات التجارية الإيطالية وقطلونية وجنوبى فرنسا ، ابتداء من القرن الحادى عشر الميلادى ، وماتلا ذلك من نشاط تجارى ومالى ، بلغ أحجاما ضخمة فى أسبانيا والبرتغال خلال القرن السادس عشر الميلادى ، ثم نشاط حركات الاستكشاف وتفتح أبواب العالم الجديد أمام أهل الغرب واجتهادهم فى النهوض بفنون الملاحة وبناء السفن وما أعقب ذلك من قيام مشروعات استعمارية ثم شركات تجارية استعمارية فى انجلترا وهولندا وفرنسا ، وكل ذلك دخل بالعالم فى عصر جديد من المعاملات المالية التجارية ، ونتيجة لهذا تحرك الفكر

الاقتصادى فى بلاد الغرب حركة واسعة ، وظهرت نظريات وآراء أشرت إليها فى هذا الكتاب ، وانتهى الأمر فى أيامنا هذه إلى نظام مالى رأسمالى محدد المعالم والقواعد يقوم أساسا على الربا وما يتبعه من نظم البنوك وأساليبها فى تنمية المال بوسائل إنسانية وغير إنسانية مما انتهى بالعالم كله إلى أن صار اليوم فى قبضة النظام الربوى . فالمال اليوم هو السيد الأعلى ، وهو الذى يقرر مصائر الأفراد والأمم بل هو الذى يحدد معايير الأخلاق ، ومن ثم فهو يحدد مصائر البشر . وهذا هو الذى أعرض له فى بعض صفحات هذا البحث .

وقد تحدث فقهاؤنا القدامى فى شئون المال والمعاملات المالية فى حدود ماعرفته عصورهم ، ولهذا فقد وقفت آراؤهم عند آفاق تلك العصور وأنواع المعاملات المالية المحدودة التى عرفوها .

ونحن نعرف أن فيما عدا أحكام الشريعة المُنزلة فى القرآن الكريم والمكملة بالحديث النبوى الشريف ، فإن كل شىء موضع أخذ ورد ومناقشة وتبادل الآراء .

وكل ما تقرؤه هنا هو رأيى ، وهو مجرد فتح لباب المناقشة فى شئون المعاملات المالية . وأنا لاأعرف فى هذا الموضوع الشاسع إلا ماترى هنا ، وليس عندى غيره ، وأنا لاأتمسك برأيى بل أنا أقول كلمتى وأدع الميدان مفتوحا لمن هم أعلم منى وأقدر ليقولوا مايريدون .

والعلم اجتهاد . وهذا هو اجتهادى أو جهدى،وهو قليل . أقوله معتمدا على الله ، وله سبحانه ومنه التوفيق وهو جل جلاله من وراء القصد والنية .

وسلام الله عليكم ورحمته وبركاته

القاهرة ابريل ١٩٨٦

المؤلـــف

وجه الصورة

أنت ياسيدى القارىء تقرأ إعلانا لأحد المصارف يدعوك فيه إلى أن تودع مالك عنده ، ويعطيك - طواعية - ربحا سنويا ثابتا - وأنت تعتقد أن هذه معاملة مالية سليمة لاضرر فيها . فأنت لم ترغم البنك على أن يعطيك نسبة معينة من الأرباح ، ولكنه هو الذى دعاك وأنت استجبت دون أن تكون هناك أبسط مظنة فى أنك تستغل حاجة إنسان إلى المال .

ولكن هذا ياسيدى وجه واحد من الصورة ولابد أن ترى الوجه الثانى من الصورة حتى تكتمل لديك صورة المعاملات المصرفية الربوية الراهنة .

ظهر الصورة

فى وجه الصورة أنت ياسيدى مواطن عندك مال زائد على حاجتك وأنت تودعه فى بنك دعاك إلى الايداع عنده طواعية منه دون ضغط منك أو محاولة استغلال .

والآن أنت أدرت الصورة لترى الوجه الثانى .
فلننظر فيما يفعل البنك بمالك البرىء .
إننا نعيش فى عصر نشاط اقتصادى ضخم يستلزم إقامة مشروعات صناعية وزراعية – أو مالية – كبرى . ولا مفر من القيام بهذه المشروعات و إلا تأخر الوطن وصار فريسة لغيره .

والمشروعات اليوم تتطلب عشرات الألوف بل مئاتها حتى الملايين ، وليس فى الدنيا صاحب مشروع يملك كل المال اللازم لمشروعه وما لابد منه من نمو وتوسع ، ولهذا فلابد من اقتراض المال . وهنا تكون ضرورة اللجوء إلى البنوك .
وهنا يتغير وجه البنك ومن يعاملك فيه .
فالوجه الباسم الذى تلقى منك وديعتك وشكرك وأوصلك إلى الباب فى أدب بالغ يتحول إلى وجه جهم عابس قاس ، يطالب المقترض بنسبة ربح لاتقل عن ستة عشر فى المائة ، وهى أرباح مركبة ، أى أن الربح يضاف إلى رأس المبلغ المقترض ويصبح دينا ، ومادام قد أصبح دينا فهو يربح أيضاً بنفس النسبة ، والشهور

تتوالى والسنوات تتسارع ، والذى اقترض ألفا يجد أن دينه قد أصبح ألفين ثم ثلاثة آلاف ثم أربعة وهكذا .

وإذا اقتدر المقترض على السداد سارت الأمور فى طريقها وإن كان فى الواقع قد دفع – وعليه أن يدفع – أضعاف ماأخذ .

اما إذا توقف عن السداد لأى سبب فهنا يهبط سيف الجلاد ، والمدين وكل مايملك يحالان إلى رجال الحجز ، ويباع للمدين كل ما ملكت يداه . المهم أن يستوفى البنك ماله .

وذلك هو وجه الصورة الآخر .

ولابد أن ننظر فى الوجهين معا حتى يصح حكمك على نظم المال الربوية الراهنة .